

"علاقة التضامن الاجتماعي بالجريمة من وجهة نظر المفروض عليهم قيود الإقامة الجبرية"

إعداد الباحثان:

- سهم عيد موسى القرارة
- الاستاذ الدكتور سليم القيسي

2022-2021



الملخص:

هدفت الدراسة التعرف الى التعرف على علاقة التضامن الاجتماعي بالجريمة من وجهة نظر المفروض عليهم قيود الإقامة الجبرية ، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال عينة تكونت من (250) شخص من المفروض عليهم قيود الإقامة الجبرية في إقليم الجنوب في الأردن، واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع بيانات الدراسة وبعد اجراء التحليل الاحصائي توصلت الدراسة الى عدد من النتائج كان من أبرزها: توجد علاقة بين التضامن الاجتماعي وارتكاب الجريمة من وجهة نظر المفروض عليهم قيود الإقامة الجبرية كانت بدرجة مرتفعة، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، فيما يتصل بعلاقة التضامن الاجتماعي وارتكاب الجريمة من وجهة نظر المفروض عليهم قيود الإقامة الجبرية ، وفقا لمتغير (الجنس ، الجرم المرتكب ، مدة البقاء داخل المؤسسة الإصلاحية)، وقد أوصت الدراسة بضرورة البحث في الاسباب التي تؤدي الى ارتكاب الجرائم واخذ رأي المختصين والخبراء في أفضل الطرق التي يمكن من خلالها إيجاد حلول تمكن من تقليل الجرائم ومساعدة المفروض عليهم قيود الإقامة الجبرية ليكون هناك تقبل اجتماعي لهم

الكلمات المفتاحية: التضامن الاجتماعي، الجريمة، الإقامة الجبرية.

مقدمة:

تعد الجريمة ظاهرة اجتماعية متعددة الجوانب بالإضافة الى أنها أخلاقية وسياسية قبل ان تكون حالة قانونية. وانطلاقاً من هذا المفهوم نرى أنها عبارة عن تعبير للموازنة بين صراع القيم الاجتماعية والضغوط المختلفة من قبل المجتمع. فالإجرام نتيجة لحالة الصراع بين الفرد والمجتمع. وقد كان مفهوم الجريمة قديماً يعزى إلى نفس المجرم الشريرة وان الانتقام هو الأساس في رد فعل السلوك الإجرامي.

وليس وجه العجب في الجريمة أنها موعلة في القدم، فتلك حقيقة سردها لنا التاريخ، بل إن الكتب السماوية ومن أعظمها القرآن الكريم تعود بالجريمة إلى عهود اشد سحراً وابعد تحورا مما بلغه التاريخ. فهي تروي لنا أن الإنسان لم يكد يعمر الأرض بعدما اخرج من الجنة حتى قدم للشعر قربانا، فسفح دم أخيه ظلما وعدوانا وكان مصرع هابيل على يد قابيل أول مأساة وجريمة إنسانية على وجه الأرض، إنما وجه العجب فيما يردده بعض الباحثين عن ثبات نسبة الإجرام وهم يعنون بذلك إن كل جماعة من الناس يؤدي للجريمة ضريبة ذات نسبة ثابتة. (بشير، 2009)

وبالوصف العام لمشهد حياة الأفراد داخل المجتمع فاننا نشاهد علاقات اجتماعية متشابكة، ومختلفة فيما بينها، حيث تؤدي هذه العلاقات اما لترابط الافراد داخل المجتمع او لتفسيخهم عن قيم وعادات الجماعة، ويعزى ذلك الى أن الفرد لا يمكنه أن يعيش منفردا، بعيدا عن بني جنسه، لا عتباره قاصراً يحتاج للتعاون ومساندة الجماعة، مع غيره من الأفراد.

وبحسب ما يؤكد علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا وعلماء النفس وغيرهم، وما تعرض له كذلك فلاسفة الإغريق، والرومان والعرب، على أن الإنسان حيوان اجتماعي، وعلى أنه مدني بطبعه، هذا دليل على أن الفرد، لا يمكنه العيش إلا في المجتمع وذلك لغريزة فطرية طبيعية، تدفعه للتجمع لضمان بقائه، ولتلبية حاجاته الضرورية. (كرايبي، 2017)

لقد انتشرت في المجتمعات الإنسانية باشكالها وانواعها المختلفة أنواعاً مختلفة وأشكالاً متعددة للانحراف، طالت جوانب الحياة المختلفة، حيث أصبحت تؤرق كافة الفئات في المجتمع وصولاً الى الحكومات التي أصبحت تواجه هذه الانحرافات وفقاً للقوانين ووسائل الردع المنصوص عليها بانظمة الدولة، بحيث أصبحت ظواهر ومشاكل مؤرقة لآمان واستقرار المجتمع، كما أصبحت تتطلب فهم كافي للسلوك الانساني وعلاقته بالبيئة التي يعيش بها وطبيعة العلاقات والقيم السائدة في هذه المجتمعات.

ومن الجدير بالذكر ان محرك العمليات في العلاقات الاجتماعية هو الانسان (الفرد) فهو بصفه العامل الاساسي المحرك للحدث ، فالانسان وليد البيئة والظروف المحيطة به ، بمعنى ان الظروف من شأنها ان تؤدي الى تغير السلوك الانساني سواء كان السلوك حميداً ام سلوكا غير سوي ، فالانسان في هذا الصدد شأنه شأن بذرة النبات عندما توضع في الارض قد تصادف تربة صالحة تتفاعل معها وتنتبت نبات صالحاً ، او لا تصادف هذه التربة فتتساقط معتلة ان لم يقدر لها النبت اطلاقاً بسبب عدم ملائمة الظروف التي مرت بها ، فيقال ان لكل بيئة او مجتمع الجريمة التي تتوافق معه ، فالاضطراب الذي يصيب الفرد يؤدي به الى الانحراف .(عوده، 2014)

لقد حاول المفكرون إعطاء تفسير للظواهر الطبيعية والاجتماعية، على اختلافها. فكانت النظريات الاولى -التي حاولت فهم المجتمع- تعطي تفسيراً شمولياً للظواهر الاجتماعية . وحاول المفكرون -كل حسب تصوره- أن يفهم المجتمع، واقعه، تطوره والليات التي تتحكم فيه. فكان البعض منهم يولي أهمية كبرى للمجتمع، وركز البعض الآخر على دور الافراد، في حين أكد آخرون على العلاقة الموجودة بين الافراد والجماعة ليتساءلون عن كيفية نشوء مجتمع انطلاقاً من مجموعة من الافراد.(مرتاض، 2017)

وقد جاءت بعد ذلك في العصر الحديث التفسيرات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والسياسية والثقافية، التي ارتبطت بتفاوت الخصائص البيئية البشرية من حيث درجة التحضر ما بين المدن الكبيرة والمتوسطة والصغيرة والقرى، وكذلك معايير التطور والتنمية لكل مجتمع. إن جميع هذه العناصر تقع في حيز أو مكان له مدى جغرافي يعكس لكل نشاط بشري خصائصه الذاتية التي تمثل الأبعاد والأنماط المكانية له. ولأن الجريمة ظاهرة اجتماعية بشرية قديمة متجددة تزداد انتشاراً في كافة المجتمعات المتقدمة والنامية والمتخلفة على حد سواء، فإن تنوع الجريمة في معدلاتها وأساليبها يتأني وفق مستوى التحضر أو المدنية أو التقنية أو الثراء أو الفقر، حيث قد تؤدي أية واحدة منها إلى اختلال القيم والموازين المجتمعية والأخلاقية. فتصبح الجريمة بذلك في الدول المتقدمة، جريمة منظمة وجريمة إلكترونية، بينما في الدول النامية تكون مرتبطة بالفقر والحرمان أو بالاستلاب الثقافي عبر الفضائيات والمعلوماتية وتقنيات الاتصال والعلوم. (محمد، 2018)

وبالحديث عن المجتمع الأردني ورغم تنوع وتعدد الأديان والحضارات إلا أنه ينتمي إلى الأمتين العربية والإسلامية في دينه وتاريخه ووجوده الحضاري والسياسي ونتيجة لهذه العوامل وعوامل أخرى فقد امتازت شخصية المجتمع الأردني بطبيعة منظومة القيم والعلاقات الاجتماعية القائمة على رابطة العائلة والعشيرة وقوة الأواصر، ولكن لا تخلو بنيانه من التحديات التي تواجه طيات هذا المجتمع ومنها الفقر والبطالة والفساد والمخدرات الخ والتي أدت إلى إحداث انحرافات لدى البعض منهم.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

شهد المجتمع الأردني تغيراً جذرياً في النظام الاقتصادي من حيث الأوضاع المعيشية الصعبة وتدني مستوى دخل الفرد وانتشاراً للفقر والبطالة في البناء الاجتماعي للمجتمع. (سيناريوهات الأردن، 2018)، في حين أن الحياة الاجتماعية بكل ما تتضمنه من ظواهر ومتغيرات في أي مجتمع كان، هي عرضة للتغير والانحراف. وتنطوي على أنماط سلوكية متعددة الأشكال، ومتفاوتة في درجة الخطورة ما دامت منسجمة ورغبات الأفراد والمجتمع، ونماذج تفكيرهم وأخلاقياتهم، ولهذا جدلية المجتمع وظواهره المتبدلة من جانب، ورغبات أفراد من الجانب الآخر كانت مرتعاً خصباً للانحرافات السلوكية، وانطلاقاً من هذه الرؤية بالتزامن مع الإحصائيات المنشورة للأمن العام لواقع الجرائم المرتكبة في المملكة الأردنية الهاشمية فإن الباحث يرى أن المجتمع الأردني بمحافظاته يشهد إشكالاً متنوعاً من الجريمة.

فمن خلال الإطلاع على القضايا والجرائم المرتكبة في الأردن وما نشرته مديرية الأمن العام في التقرير السنوي لعام (2019) والذي يبين فيه أنه لكل 10 آلاف نسمة من السكان، وقعت 25 جريمة عام 2019م، مدتها 24 دقيقة كحد أقصى حيث ارتفعت معدلات الجرائم المرتكبة في الأردن العام 2019 بحسب التقرير الإحصائي الجنائي، حيث سجل 26521 جريمة بزيادة مقدارها 1867 وبنسبة زيادة مقدارها 7.57% عن العام 2018 الذي سجلت خلاله 24654 جريمة. (مديرية الأمن العام، 2020)

كما وجد أنه هناك فروق وتباين واضح الملامح في نوعية الجرائم المرتكبة في المملكة الأردنية الهاشمية وبين أعداد المفروض عليهم قيود الإقامة الجبرية، ويبين ذلك من خلال الجدول رقم (1) والذي يبين بالتحديد أعداد المفروض عليهم قيود الإقامة الجبرية ضمن إقليم الجنوب مابين العام 2016-2019.

جدول (1)

الإقامات الجبرية ضمن اختصاص قيادة أمن إقليم الجنوب 2016-2019				
ملاحظة التأكد من أعداد الإقامات				
الاختصاص	فعال	متغيب	نزول	المجموع
الكرك	51	7	16	74
الطفيلة	35	4	1	40
غرب معان	5	0	1	6
معان	71	3	3	77
العقبة	98	2	11	111
المجموع العام	260	16	32	308

*مديرية الامن العام 2021

وتكمن مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤل الرئيس التالي:

ما علاقة التضامن الاجتماعي بارتكاب الجريمة من وجهة نظر المفروض عليهم قيود الإقامة الجبرية ؟

ويتفرع من السؤال الرئيس عدة أسئلة منها:

- 1- ما علاقة التضامن الاجتماعي بارتكاب الجريمة من وجهة نظر المفروض عليهم قيود الإقامة الجبرية ؟
- 2- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، فيما يتصل بعلاقة التضامن الاجتماعي بارتكاب الجريمة من وجهة نظر المفروض عليهم قيود الإقامة الجبرية ، وفقاً لمتغير (الجنس، الجرم المرتكب ، مدة البقاء داخل المؤسسة الإصلاحية)؟

أهداف البحث

- 1- التعرف على علاقة التضامن الاجتماعي بارتكاب الجريمة من وجهة نظر.
- 2- التعرف على العلاقة بين التضامن الاجتماعي وارتكاب الجريمة من وجهة نظر المفروض عليهم قيود الإقامة الجبرية تعزى للمتغيرات الديموغرافية.

أهمية الدراسة

أولاً: الأهمية النظرية:

- 1- تبرز أهمية الدراسة كونها من الدراسات نادرة النوعية بحدود اطلاع الباحث لندرة الدراسات حول العلاقة بين البيئة والتضامن الاجتماعي وارتكاب الجريمة من وجهة نظر المفروض عليهم قيود الإقامة الجبرية بعد ان تم اجراء مسحاً مكتوباً للأدب النظري السابق بهذا الحقل .
- 2- هذه الدراسة تسد جزءاً من الحاجة القائمة إلى دراسات متخصصة تتناول العلاقة بين البيئة والتضامن الاجتماعي وارتكاب الجريمة من وجهة نظر المفروض عليهم قيود الإقامة الجبرية، لذا تعتبر هذه الدراسة رافداً للمكتبتين الأردنية والعربية في مجالها.

ثانياً: الأهمية العلمية (التطبيقية) :-

- 1- ستساهم هذه الدراسة في اعطاء معرفة عملية، اثرء وتطبيق ميداني للمختصين في مجال البيئة والتضامن الاجتماعي.
 - 2- مساعدة اصحاب القرار والمختصين في التوعية من اخطار البيئة المحيطة بالافراد وما ينتج عنها من سلوكيات غير سوية بالمجتمع.
 - 3- تحفيز الباحثين على اجراء مزيداً من الدراسات حول موضوع العلاقة بين البيئة والتضامن الاجتماعي وارتكاب الجريمة.
- المصطلحات والمفاهيم الاجرائية:**

التضامن الاجتماعي: مظهر من مظاهر التعاون الاجتماعي بين البشر، وفيه تحقيق لبعض صور التكافل الاجتماعي، وتعزيز لقيمة التعاون بين أفراد المجتمع. (العبيدي، 2016)

الجريمة: ظاهرة اجتماعية مخالفة للمعايير الاجتماعية، وفعل الجريمة يخضع فاعلها للعقاب لما تسببه من اضرار ومساوئ على المصلحة الاجتماعية العامة. (الشياب، 2016)

الاقامات الجبرية: الإقامة الجبرية هو مصطلح يتكون من شقين: أولهما الإقامة من الاصل قام بمعنى ثبت ومكث، وثانيهما كلمة الجبرية من أجبر بمعنى أكرم، ويقصد به في المفهوم القضائي الحبس المنزلي، ويتم هذا الحبس من خلال قيام سلطة حكومية بتقييد حرية شخص، وذلك بإلزامه بعدم مغادرة مكان إقامته (سكنه)، بما تقتضيه المصلحة الامنية العامة، أو بما يحافظ على سلامة المفروض عليه الإقامة الجبرية. (الهلسة، 2020)

الإطار النظري

يستعرض الباحث من خلال الإطار النظري عدداً من الموضوعات التي تتعلق بالجريمة والتضامن الاجتماعي وكما يلي:
تطور مفهوم الجريمة

بدأت الإرهاسات الأولى لدراسة الجريمة والمجرم في عهد الفلاسفة اليونان، فقد حاول الفلاسفة الإغريق تفسير الجريمة أمثال علم الطب بقراط الذي يعزو ارتكاب الجريمة إلى خلل عقلي لدى الفرد. بينما وجد افلاطون ان المجرم يدفع الى الجريمة لظروفة الخارجة عن ارادته وانه بمثابة الشخص المريض الذي يستوجب العلاج اذا امكن وان كان العلاج مستحيلا فلا بد من تخلص المجتمع من ذلك الفرد، في حين اعتقد ارسطو ان المجرم لديه عيوب عقلية خلقية جاء بها الى الحياة وانه من خلال التعرف على تلك العيوب يمكن ان نستدل على طباع المجرم وسلوكه المنحرف. ومن جهة اخرى وجد ابن خلدون ان الجريمة مرتبطة بعامل الجغرافيا والمناخ، فالطبيعة الجبلية الوعرة من وجهة نظرة تساعد على اختباء المجرمين وإخفاء ملابسهم تتعلق بارتكاب الجريمة كما تلعب دوراً في جعل مسرح الجريمة أكثر غموضاً وتعقيداً. (ابو صلب، 2020)

مفهوم الجريمة :

ثمة تعريفات عديدة للجريمة، منها ما هو قانون وما هو اجتماعي .

ومن الناحية القانونية لم يرد في قانون العقوبات الأردني رقم (16) لسنة 1960 تعريفاً للجريمة، تاركاً ذلك إلى الفقه ، ويعود ذلك تفادياً للخلافات والاعتراضات ، ولكن أوجز فقهاء القانون الجنائي لها تعريف: بأنها كل فعل أو امتناع صادر عن شخص مميز يحدث خرقاً أو اضطراباً اجتماعياً عاماً أو خاصاً، ويعاقب عليه القانون بعقوبة جزائية أو تدبير احترازي .(نجم، 2021) وقد عرف علماء الاجتماع الجنائي الجريمة بأنها الفعل الحاصل والمركب من قبل الفرد الذي لم يستطع أن يتلاءم مع القوانين التي تحكم النظام الاجتماعي (رشوان ، 2005) وتعرف الجريمة من الناحية الاجتماعية بأنها رد فعل يخالف الشعور العام للجماعة، وأنها كل فعل فردي أو جماعي يشكل خرقاً لقواعد الضبط الاجتماعي التي أقرها المجتمع، والذي يمكن التعبير عنه بمجموعة القيم والتقاليد والأعراف السائدة في المجتمع (علي ، 2020)

انماط الجريمة

ان الباحثين في علم الجريمة، لا يبحثون في الجريمة فقط وانما يبحثون في انماط نوعية السلوك، فهناك أربع خواص هامة تساعد في أدرج أي حالة من الحالات تحت نمط معين من هذه الأنماط وهذه الخواص هي : (ابن براك، 2010)

1. سيرة حياة المجرم.

2. مدى قبول الجماعة لسلوك المجرم ورضاها عنه.

3. مدى العلاقة بين السلوك الإجرامي وأنماط السلوك القانوني.

4. ردة الفعل المجتمعي.

الإجرام وسمات الشخصية :

تمحورت الجريمة في المجتمعات البدائية في الخروج عن نظام الجماعة بشكل يضر مصالحها، وكان التفسير آنذاك يفتقر إلى الطابع العلمي ولم يستند إلى أسس منطقية، اذ ساد الاعتقاد قديماً بان ارواحاً شريرة تنتقمص اجساد بعض الافراد وتدفعهم الى اتيان المحرمات (الوريكات، 2015) ، وتطرق أفلاطون في كتابه " القوانين إلى الخوض في ماهية الجريمة . حيث ارجع الجريمة للشيطان باعتباره المحرض على التسبب في انحرافات نفسية. ويتفق سقراط مع هذا الفكر في دور قوى الشر الغير مرئية في تحفيز الجريمة، الا انه يعتبر العوامل الاجتماعية تلعب ايضاً دوراً في ارتكاب الجرم ، والمتمثلة في بيئته وتنشئة المجرم . (ابو صلب، 2020)

هناك اعتقاد شائع بأن السلوك الإجرامي يرجع إلى بعض السمات أو الخصائص في الشخصية و أن هذه السمات لها طبيعة مرضية، وتوجد قبل وجود السلوك الإجرامي ، ومن ثم فإن هذه السمات وفقاً لوجهة النظر هذه هي عامل سببي في حدوث الجريمة والانحراف فمنهم من قام بإرجاع الجريمة إلى نمط فيزيقي معين في حين استبدل فريق منهم الجانب الفيزيقي بالنمط السيكولوجي المرضي ، بينما أرجعها آخرون إلى فساد الشخصية أي المرض العقلي أو الذهان العقلي المرادف للجنون، بينما هناك من يرجع الجريمة إلى الميل

السيكوباتي، أو الشخصية السيكوباتية، ويرجعها آخرون إلى مجموعة من الاضطرابات الانفعالية. ويختلف علماء النفس حول تأثير السيكوباتية في الجريمة فمنهم من يرى أنها مسؤولة عن جميع الجرائم ومنهم من يرى أنها مسؤولة عن عشرة بالمائة من الجرائم. (عباسية 2010،)

عوامل ارتكاب الجريمة

بالرغم من اختلاف وانتشار ظاهرة الجريمة في مختلف المجتمعات سواء كانت العربية والأجنبية ، فإن العوامل الكامنة وراء الاضطلاع بالانحراف السلوكي الذي يؤدي لارتكابها هي ذاتها دوماً في اختلاف ، فهذه العوامل والمسببات عادة ما يبدأ من العوامل الأسرية وطبيعة البيئة التي يعيش فيها الأفراد وكذلك مجموعة من العوامل والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وما تحمل هذه العوامل من عناصر وتفرعات لا يمكن حصرها ضمن إطار أو هيكل محدد ، وتكمن الحاجة الماسة لمعرفة هذه العوامل في اتساع دائرة الوعي المجتمعي المسؤول عن مواجهة هذه المشاكل . (الرفاعي، 2020)

- عوامل ارتكاب الجريمة (RAHAM، 2015):-

- 1- انتشار الفقر
- 2- انخفاض الدخل
- 3- الحاجة الى الأولويات الأساسية .
- 4- تزايد نسبة البطالة .
- 5- التفاوت الاجتماعي الكبير بين أفراد الشعب .
- 6- ضعف الرقابة الأسرية وقلة الوعي .

التضامن الاجتماعي

التضامن لغوياً: تضامنٌ يتضامن ، تضامناً ، فهو مُتضامنٌ ، تَضَامُنُوا : التزم كل منهم أن يؤدي عن الآخر ما يقصر عن أدائه (almmany موقع الكتروني)

يعرّف التضامن الاجتماعي بأنه التعاون والعمل المشترك بين أفراد المجتمع، وذلك من خلال بناء الروابط على أسس مشتركة دون أي تمييز مبني على عرق معين، أو جنس، أو أصل، أو سن، أو معتقدات وأفكار سياسية واقتصادية وغيرها من السمات الاجتماعية الأخرى، بهدف تقديم المساعدة دون أي مقابل للجهة التي تستحق ذلك (Renate and others، 2018)

ويعرف التضامن اصطلاحياً : بأنه من اسمي القيم الانسانية التي تقوم على التعاون والتآزر والتكافل وقد يتخذ وجهان : أحدهما يرتبط بالكينونة الاجتماعية التي عبر عنها القرآن الكريم بقوله تعالى { وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا } (الحجرات : 30) ، فالإنسان لا يستطيع بمفرده ان يوفر لنفسه كل ما يحتاج اليه من امن وغذاء للحفاظ على حياته وضمان بقائه في الوجود ، والوجه الثاني تطوعي اختياري ويتخذ صبغه انسانية مثل ما يحدث اثناء بعض الكوارث الطبيعية او الصراعات الاجتماعية ، وهنا يظهر التضامن في شكله الوجداني (احمد ، 2017)

التضامن عند علماء الاجتماع

ابرز عالم الاجتماع إميل دوركايم اهتماما خاصا من جهده لفهم التضامن، وذلك من خلال دراسته لتقسيم العمل الاجتماعي حيث أن أشكال التقسيم تنتهي إلى بناء نموذجين من المجتمع: «أحدهما متمايز، حديث، يقوم على ما يسميه بالتضامن العضوي ؛ لأنه يتشكل من نسق من الأعضاء والوظائف المختلفة ، حيث يقوم كل فرد أو عضو منها بدور محدد ، والثاني غير متمايز أو متمايز بشكل ضعيف، يتأسس على تكرار عناصر متشابهة ومتجانسة ، تقوم بالفعل نفسه ، ويسميه دوركايم بالمجتمع ذي التضامن الآلي» ، وذلك يعني أن إميل دوركايم يميز بين نوعين من المجتمعات: المجتمع البسيط والمجتمع المركب الحديث، ومعيار التمييز بينهما هو تقسيم العمل الاجتماعي . (الابراهيمى، 2019).

أهمية التضامن الاجتماعي:

تتمثل أهمية التضامن الاجتماعي فيما يأتي (الوريكات، 2004):

- 1- ضمان كرامة جميع الأفراد في العالم من خلال تعزيز ثقافة الروح المشتركة بينهم. ربط الفرد بالآخرين من حيث تقديم المساعدة لمن يحتاجها.
- 2- ربط الجميع بطريقة منسجمة بالمجتمع وبالبيئة وغيرها من الكائنات الحية. مقاومة المخن التي تنشأ في الأسرة وبين الأصدقاء والأقارب وغيرهم طوال الحياة. القضاء على الفقر من خلال خلق روح المشاركة وفقاً لما جاءت به الأمم المتحدة.
- 3- يُمكن تحقيق التضامن الاجتماعي باتباع الوعي بمعنى التضامن وارتباطه الوثيق بمفاهيم العدالة والمساواة وجوانبها. وبذل الجهود من أجل توضيح المشكلات والاحتياجات للأفراد والجماعات، وذلك لا يتم إلا من خلال الانخراط المباشر مع أفراد المجتمع ومناقشتهم لمعرفة احتياجاتهم وتلبيتها.

الدراسات السابقة:

الدراسات العربية

دراسة الامين (2013) بعنوان: **منظمات المجتمع المدني ودورها في مكافحة الجريمة دراسة حالة (المنظمة السودانية للنزول)**. هدفت الدراسة الى التعرف على الدور الذي يمكن ان تلعبه منظمات المجتمع المدني في مكافحة الجريمة. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي كما استخدم الباحث الاستبيان في مجال المسح الميداني وتم اختيار عينة عشوائية وبلغ حجم العينة (51) من العاملين في مجال المنظمات والرعاية الاجتماعية داخل السجون وضباط وأفراد ونزلاء بسجن أمدردمان للرجال، كما تم استخدام أداة المقابلة في عملية جمع البيانات والتي تمثل مجتمع الدراسة الخاصة بمنظمات المجتمع المدني العاملة بالخرطوم وبلغ عددها (7) منظمات وتم اختيارها بالطريقة القصدية، بالإضافة الى معلومات ثانوية ذات ارتباط في مجال الدراسة. خلصت الدراسة الى أن منظمات المجتمع المدني عليها ان تضطلع بدور اكبر في الوضع الاجتماعي الذي بدأ يضطرب بظهور كثير من الظواهر السالبة في المجتمع وكثير من الجرائم، لتدارك ذلك تفعيل دائرة العمل المشترك بين الشرطة والمواطن من خلال التوعية الامنية، وتحسين علاقة الشرطة بالجمهور لرفع الحس الامني وتنشيط الدور الوقائي من الجريمة.

دراسة الشديفات والرشيدي (2016)، بعنوان: **العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل**. هدفت الدراسة إلى التعرف على السلوك الإجرامي وأبعاده الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والشرعية، والتعرف على العوامل الاجتماعية المؤدية إلى الجريمة، ودور هذه العوامل في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة والعودة لارتكابها من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل، والكشف عن مدى العلاقة بين الجريمة وبين القوى والعوامل الاجتماعية المختلفة ودورها في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة، وتم تصميم وتطوير استبانة لجمع البيانات، وتم استخدام العينة العشوائية البسيطة لاختيار عينة الدراسة، وبلغت (150) مبحوثاً وقد توصلت الدراسة إلى: هنالك مجموعة من الظروف الاجتماعية غير الملائمة أحاطت بأفراد العينة قبل وقوع الجريمة وفي أثنائها لعبت دوراً هاماً في دفعهم إلى ممارسة الجريمة إضافة إلى وجود أثر لمتغيرات العلاقات الأسرية والمستوى الاقتصادي، والمستوى التعليمي، والمنطقة السكنية وطبيعة السكن، ووسائل الضبط الاجتماعي من جهة، وارتكاب السلوك الجرمي في المجتمع الأردني.

دراسة (سليم ، 2019) بعنوان **اثر المتغيرات الاقتصادية والبيئية على الجريمة وتكونت عينة الدراسة من (300) مفردة من المحكوم عليه في اعمال اجرامية من القاهرة الكبرى** وهدفت الدراسة الى محاولة الوقوف على وجهات النظر المختلفة حول تعريفات الجريمة، كما أنها سعت جاهدة إلى أن تعرض النقاط الرئيسة التي تنطلق منها المداخل المختلفة في تفسير الجريمة والانحراف بالقاهرة الكبرى بغية التوصل إلى أنسب هذه الاتجاهات في تفسير الجريمة بالقاهرة الكبرى لدى الأفراد والجماعات المختلفة، وقد توصلت الدراسة إلى أن دراسة الجريمة لم تعد حكرًا على علم من العلوم أو فئة بعينها من المتخصصين الأمر الذي أدى بدوره إلى ظهور العديد من، المدارس، والاتجاهات، والآراء في دراسة الجريمة والسلوك الإجرامي، كما بينت الدراسة أن هناك اتجاهات عديدة سعت لتفسير الجريمة والانحراف وكان لكلٍ منها مبرراتها في أسباب الجريمة والانحراف، فبعضهم أرجعها إلى عوامل داخلية نابعة من الفرد كالاتجاهات البيولوجي والنفسية، وبعضهم أرجعها إلى عوامل خارجية راجعة إلى البيئة والوسط الاجتماعي المحيط كالاتجاه الاجتماعي. إلا أن الدراسة قد أوصت بالأخذ بالاتجاه التكاملية في تفسير السلوك الإجرامي والانحراف والمقارنة بين المتغير البيئي والاقتصادي. وتوصلت الدراسة الى اثر البعد الاقتصادي في القوم للجريمة وارتكاب الانحراف ويعد البعد الاقتصادي دفع مشترك لدى الكثير من عينة الدراسة.

دراسة الشمري (2021) بعنوان: **"تطبيق عوامل الردع العام على مرتكبي جرائم القتل العمد في المملكة العربية السعودية"**.

هدفت الدراسة إلى التحقق من تطبيق عوامل الردع العام بخصوص جريمة القتل العمد في المملكة العربية السعودية وإلى معرفة وجهة نظر المجتمع السعودي في مدى وضوح تلك العقوبة وسرعة تنفيذها، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والاستبانة كأداة للبحث، تكونت عينة الدراسة من (706) أفراد، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أبرزها ضرورة العمل على إيجاد آلية لتسريع الإجراءات المتعلقة ببعض قضايا القتل العمد في المملكة العربية السعودية.

الدراسات الأجنبية:

دراسة شيشور (Shichor, 2016) لبحث العلاقة بين معدلات الجريمة وبعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية. وتوصلت الدراسة التي أجريت في 44 دولة من دول العالم أن ارتفاع معدلات الجريمة يرتبط ارتباطاً كبيراً بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية للفرد والأسرة والمجتمع وأن التغيرات والتطورات الاقتصادية الكبيرة والسريعة وعدم المساواة الاجتماعية ساهمت في تشكيل العوامل الأساسية للجريمة والانحراف ولكنها تختلف من دولة إلى أخرى.

دراسة إيمرجين (Immarigen, 2013) للكشف عن العوامل المؤثرة على جنوح الأطفال.

تؤكد الدراسة أن طبيعة الأسرة تلعب دوراً كبيراً في جنوح الأطفال وخاصة إذا كانت الأسرة مفككة وغير سعيدة والعلاقات العائلية بينها متوترة وبالتالي عدم تماسكها وثباتها وتصل الأسرة بالتالي إلى الاحباط الاجتماعي الذي يسبب الاندفاع نحو الجريمة والانحراف وتؤكد الدراسة أن تعرض الفرد لأنواع مختلفة من العنف داخل الأسرة وخارجها وافتقار البيئة المحيطة به عاطفياً يساهم في جنوحه وانحرافه واندفاعه نحو الجريمة، وأن تأثير الأسرة على الانحراف أقوى من تأثير المدرسة ورفاق السوء.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي (الاستبانة) وبعد المنهج الشائع والمستخدم في العلوم الاجتماعية ويساعد الباحث في تحقيق اهداف البحث العلمي.

مجتمع الدراسة وعينتها

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الاشخاص المفروض عليهم قيود الإقامة الجبرية في إقليم الجنوب في الاعوام (2016-2019) والبالغ عددهم (309) موقوفاً حسب إحصائيات مديرية الأمن العام.

عينة الدراسة:

قام الباحث بعمل حصر شامل لمجتمع الدراسة ككل بحيث أصبح عدد أفراد عينة الدراسة الخاضعين للاستبانة على الاستبانة (309) شخص مفروض عليه الإقامة الجبرية، وقد قام الباحث بتوزيع الاستبانة عليهم وتم الحصول على (250) استبانة صالحة للتحليل بنسبة (81%) وهي نسبة مقبولة لغايات الدراسة الحالية.

أداة الدراسة

استفادت الدراسة ببناء أداة الدراسة بعد الرجوع للأدب السابق والدراسات ذات الصلة كدراسة الرقاد (2019) ودراسة الجفناوي (2010) ودراسة الأمين (2013) ..

صدق الدراسة وثباتها

تم اختبار صدق الاستبانة من خلال عرضها على عدد من المحكمين المختصين في موضوع الدراسة، حيث تم إجراء التعديلات اللازمة وفقاً لملاحظاتهم قبل توزيع الاستبانة على العينة النهائية. كما تم استخدام اختبار كرونباخ ألفا لاختبار ثبات الاستبانة، حيث تبين أن قيمة ألفا بالنسبة لكل مجال من مجالات الدراسة أعلى من النسبة المقبولة 0.60 وبما يدل على ثبات الاستبانة، وقد تم تلخيص النتائج في الجدول التالي:

الجدول رقم (1) نتائج اختبار ثبات أداة الدراسة

الرقم	المتغيرات	عدد الفقرات	Cronbach's Alpha
2	أنواع التضامن الاجتماعي وعلاقته بارتكاب الجريمة	20	0.813
3	علاقة التضامن الاجتماعي بارتكاب الجريمة	19	0.822
	المقياس ككل	68	0.820

يتبين من الجدول السابق أن معامل الثبات بلغ (0.820) وهو مناسب لغايات إجراء الدراسة الحالية.

المعالجة الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

استخدمت الدراسة برنامج ال (spss) وهو برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية، عن طريق إدخال البيانات واستخراج النتائج من خلال الأساليب الإحصائية كالمتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، حساب التكرارات والنسب المئوية، واختبار الثبات (كروناخ ألفا)، واختبار (T-test)، واختبار (One Way Anova) لقياس الفروق ذات الدلالة الإحصائية لإفراد العينة تبعاً لبعض المتغيرات.

نتائج الدراسة:

الاجابة على أسئلة الدراسة:

الإجابة عن السؤال الأول: ما علاقة التضامن الاجتماعي بارتكاب الجريمة من وجهة نظر المفروض عليهم قيود الإقامة الجبرية؟

التضامن الميكانيكي:

الجدول (2)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات " علاقة التضامن الاجتماعي بارتكاب الجريمة من وجهة نظر المفروض عليهم قيود الإقامة الجبرية على بعد التضامن الميكانيكي

الفرقة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الأهمية النسبية
1	4.07	0.73	3	مرتفع
2	4.12	0.54	1	مرتفع
3	08.4	0.73	2	مرتفع
4	3.92	1.09	5	مرتفع
5	3.91	0.55	6	مرتفع
6	3.97	0.86	4	مرتفع
7	3.69	1.09	9	مرتفع
8	3.70	0.60	10	مرتفع
9	3.85	0.80	7	مرتفع
10	3.84	0.73	8	مرتفع
المتوسط العام		0.77	3.92	مرتفع

يتضح من الجدول رقم (2) أن الفقرة (2) والتي تنص على " يتم استبعاد من المجتمع بسبب وصمه المجتمع لي بالمجرم " في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.12) وانحراف معياري (0.54)، وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة (8) والتي تنص على " لا اتلقى ايه مساندة من افراد اسرتي " بمتوسط حسابي (3.70) وانحراف معياري (0.60) وبدرجة متوسطة، أما المتوسط الحسابي الكلي فبلغ (3.92) بانحراف معياري (0.77) وبدرجة مرتفعة.

التضامن العضوي:

الجدول (3)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات " علاقة التضامن الاجتماعي بارتكاب الجريمة من وجهة نظر المفروض عليهم قيود الإقامة الجبرية على بعد التضامن العضوي

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الأهمية النسبية
1 اشعر بأنني غريب داخل المجتمع بسبب اقصائي من المجتمع	3.98	0.55	3	مرتفع
2 لا اثق بالآخرين من حولي	3.92	1.09	5	مرتفع
3 اشعر بأنني مستبعد من داخل المجتمع	3.91	0.55	6	مرتفع
4 أدرك انني لا اجد من يساعدني عندما اقع في مأزق او مشكلة معينة في حياتي	3.69	1.00	9	مرتفع
5 يدفعني الآخرين للانتحار وإحساسي باني سبب المشاكل في المجتمع	3.68	0.60	10	مرتفع
6 أجد ان على اصحاب النفوذ والقرارات ايجاد السبل الكافية لمساعدة مرتكبي الجرائم	3.97	0.86	4	مرتفع
7 اشعر بأنني مهمش من قبل مؤسسات المجتمع المحلي	3.99	0.73	2	مرتفع
8 لا اتلقى ايه مساندة من المجتمع المحلي	4.00	0.44	1	مرتفع
9 ارى ان المجتمع غير متعاون مع مرتكبي الجريمة	3.72	0.60	7	مرتفع
10 لا يتقبل الآخرين فكرة انني قد تركت الأعمال الجرمية	3.71	0.61	8	مرتفع
المتوسط العام	3.86	0.70		مرتفع

يتضح من الجدول رقم (3) أن الفقرة (8) والتي تنص على " يتم لا اتلقى ايه مساندة من المجتمع المحلي " في المرتبة الاولى بمتوسط حسابي (4.00) وانحراف معياري (0.44)، وفي المرتبة الاخيرة جاءت الفقرة (5) والتي تنص على " يدفعني الآخرين للانتحار وإحساسي باني سبب المشاكل في المجتمع " بمتوسط حسابي (3.68) وانحراف معياري (0.60) وبدرجة متوسطة، أما المتوسط الحسابي الكلي فبلغ (3.86) بانحراف معياري (0.70) وبدرجة مرتفعة.

نتائج الإجابة على السؤال الثاني والذي ينص على: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، فيما يتصل بعلاقة التضامن الاجتماعي بارتكاب الجريمة من وجهة نظر المفروض عليهم قيود الإقامة الجبرية، وفقاً لمتغير (الجنس، الجرم المرتكب، مدة البقاء داخل المؤسسة الإصلاحية)؟

ولأغراض الدراسة فقد تم اختبار الفروقات في آراء العينة نحو المجالات الثلاث محل الدراسة وفقاً للمتغيرات الشخصية التالية:

1- الجنس:

لقد تم استخدام اختبار t test for independent sample حيث تم التوصل إلى ما يلي:

الجدول (4) اختبار t test for independent sample لمتغير الجنس

الدالة	قيمة ت	المتوسط الحسابي	العدد	الجنس	المجال
0.962	0.048	2.7197	245	ذكر	1
		2.7172	5	أنثى	
0.105	1.64	2.8125	245	ذكر	2
		2.7111	5	أنثى	

يشير الجدول رقم (4) إلى أن قيمة ت المحسوبة بالنسبة لكل مجال من مجالات الدراسة ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 مما يدل على عدم وجود فروقات في آراء العينة حول كل مجال من المجالات محل الدراسة تعزى إلى الجنس.

2- الجرم المرتكب:

لقد تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي حيث تم التوصل إلى ما يلي:

الجدول (5) اختبار تحليل التباين الأحادي لمتغير الجرم المرتكب

الدالة	F	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات		
.552	.705	.048	3	.145	بين المجموعات	1
		.069	246	4.882	في المجموعات	
			249	5.028	المجموع	
.061	2.569	.163	3	.489	بين المجموعات	2
		.063	246	4.507	في المجموعات	
			249	4.997	المجموع	

يشير الجدول رقم (5) إلى أن قيمة ف المحسوبة بالنسبة لكل مجال من مجالات الدراسة ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 مما يدل على عدم وجود فروقات في آراء العينة حول كل مجال من المجالات محل الدراسة تعزى إلى الجرم المرتكب.

3-مدة البقاء داخل المؤسسة الاصلاحية:

لقد تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي حيث تم التوصل إلى ما يلي:

الجدول (6) اختبار تحليل التباين الأحادي لمتغير مدة البقاء داخل المؤسسة الاصلاحية

الدالة	F	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	
.499	.702	.048	2	.096	1 بين المجموعات
		.068	247	4.932	في المجموعات
			249	5.028	المجموع
.260	1.373	.092	2	.184	2 بين المجموعات
		.067	247	4.813	في المجموعات
			249	4.997	المجموع

يشير الجدول رقم (6) أن قيمة ف المحسوبة بالنسبة لكل مجال من مجالات الدراسة ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 مما يدل على عدم وجود فروقات في آراء العينة حول كل مجال من المجالات محل الدراسة تعزى إلى مدة البقاء داخل المؤسسة الاصلاحية.

مناقشة النتائج:

مناقشة الإجابة عن السؤال الأول: ما علاقة التضامن الاجتماعي بارتكاب الجريمة من وجهة نظر المفروض عليهم قيود الإقامة الجبرية ؟

التضامن الميكانيكي:

يتضح من الجدول أن الفقرة (2) والتي تنص على " يتم استيعادي من المجتمع بسبب وصمه المجتمع لي بالمجرم " في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.12) وانحراف معياري (0.54)، وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة (8) والتي تنص على " لا اتلقى اية مساندة من افراد اسرتي " بمتوسط حسابي (3.70) وانحراف معياري (0.60) وبدرجة متوسطة، أما المتوسط الحسابي الكلي فبلغ (3.92) بانحراف معياري (0.77) وبدرجة مرتفعة.

التضامن العضوي:

يتضح من الجدول أن الفقرة (8) والتي تنص على " يتم لا اتلقى اية مساندة من المجتمع المحلي " في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.00) وانحراف معياري (0.44)، وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة (5) والتي تنص على " يدفعني الآخرين للانتحار وإحساسي باني سبب المشاكل في المجتمع " بمتوسط حسابي (3.68) وانحراف معياري (0.60) وبدرجة متوسطة، أما المتوسط الحسابي الكلي فبلغ (3.86) بانحراف معياري (0.70) وبدرجة مرتفعة.

ويمكن تفسير ذلك من خلال أن أفراد عينة الدراسة من المفروض عليهم قيود الإقامة الجبرية يجدون أن هناك العديد من العوامل التي تدفعهم لارتكاب الجريمة والتي تدرج تحت مبدأ التضامن الاجتماعي حيث أن أفراد العينة يجدون أن المجتمع والأسرة والأصحاب وأماكن العمل لا تتقبل مرتكبي الجريمة حيث ينظر اليهم كمجرمين وليس كأفراد صالحين في المجتمع، حتى وأن أقلع هؤلاء عن ارتكاب الجرائم المختلفة، بالرغم من العديد من المحاولات التي يبذلها هؤلاء الأفراد لزيادة تقبل المجتمع لهم الأمر الذي يجعل هؤلاء الأفراد يدركون أن لا فائدة ترجى من تكرار المحاولة.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة قام الشديفات والرشيدي (2016) توصلت الدراسة إلى أن هنالك مجموعة من الظروف الاجتماعية غير الملائمة أحاطت بأفراد العينة قبل وقوع الجريمة وفي أثنائها لعبت دوراً هاماً في دفعهم إلى ممارسة الجريمة إضافة إلى وجود أثر لمتغيرات العلاقات الأسرية والمستوى الاقتصادي، والمستوى التعليمي، والمنطقة السكنية وطبيعة السكن، ووسائل الضبط الاجتماعي من جهة، وارتكاب السلوك الجرمي في المجتمع الأردني، وتختلف مع نتيجة دراسة الامين (2013) خلصت الدراسة إلى أن منظمات المجتمع المدني عليها أن تضطلع بدور أكبر في الوضع الاجتماعي الذي بدأ يضطرب بظهور كثير من الظواهر السالبة في المجتمع وكثير من الجرائم، لتدارك ذلك تفعيل دائرة العمل المشترك بين الشرطة والمواطن من خلال التوعية الأمنية، وتحسين علاقة الشرطة بالجمهور لرفع الحس الأمني و تنشيط الدور الوقائي من الجريمة.

نتائج الإجابة على السؤال الثاني والذي ينص على: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، فيما يتصل بعلاقة البيئة والتضامن الاجتماعي بارتكاب الجريمة من وجهة نظر المفروض عليهم قيود الإقامة الجبرية، وفقاً لمتغير (الجنس، لجرم المرتكب، مدة البقاء داخل المؤسسة الإصلاحية)؟

ولأغراض الدراسة فقد تم اختبار الفروقات في آراء العينة نحو المجالات الثلاث محل الدراسة وفقاً للمتغيرات الشخصية التالية:

الجنس: يشير الجدول إلى أن قيمة ت المحسوبة بالنسبة لكل مجال من مجالات الدراسة ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 مما يدل على عدم وجود فروقات في آراء العينة حول كل مجال من المجالات محل الدراسة تعزى إلى الجنس. ويمكن تفسير ذلك من خلال أن أفراد عينة الدراسة من المفروض عليهم قيود الإقامة الجبرية يجدون أن البيئة والتضامن الاجتماعي لهما أثر كبير في حدوث الجريمة، حيث أن عدم تقبل المجتمع للأفراد الذي يرتكبون الجرائم والحق الوصمة بهم وعدم تقبلهم واندماجهم في المجتمع وعدم إعطاء الفرصة لهم كي يعملوا تعد من الأسباب التي تزيد من ارتكاب الجرائم.

الجرم المرتكب: يشير الجدول إلى أن قيمة ت المحسوبة بالنسبة لكل مجال من مجالات الدراسة ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 مما يدل على عدم وجود فروقات في آراء العينة حول كل مجال من المجالات محل الدراسة تعزى إلى الجرم المرتكب.

ويمكن تفسير ذلك من خلال أن أفراد عينة الدراسة من المفروض عليهم قيود الإقامة الجبرية باختلاف الجرم المرتكب أن على المجتمع أن يتقبل المجرمين خاصة بعد انقضاء فترة العقوبة لأن ذلك قد يكون سبب في عدم عودتهم للجريمة.

مدة البقاء داخل المؤسسة الإصلاحية:

يشير الجدول أن قيمة ف المحسوبة بالنسبة لكل مجال من مجالات الدراسة ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 مما يدل على عدم وجود فروقات في آراء العينة حول كل مجال من المجالات محل الدراسة تعزى إلى مدة البقاء داخل المؤسسة الإصلاحية .

ويمكن تفسير ذلك من خلال أن أفراد عينة الدراسة من المفروض عليهم قيود الإقامة الجبرية باختلاف مدة البقاء داخل المؤسسة الإصلاحية يجدون أنه لا بد أن تكون هناك مساندة اجتماعية من قبل أفراد المجتمع للمجرمين بعد قضاء العقوبة.

التوصيات

بعد تحليل ومناقشة نتائج هذه الدراسة توصي بالعديد من التوصيات الهامة فيما يلي:

- افساح المجال امام المنظمات لممارسة دورها الحقيقي وممارسة نشاطها على اكمل وجه والتي انشئت بسبب هذا النشاط لحل مشكلة المفروض عليهم قيود الإقامة الجبرية ما او تقديم مساعدة ما
- ضرورة البحث في الاسباب التي تؤدي الى ارتكاب الجرائم واخذ رأي المختصين والخبراء في أفضل الطرق التي يمكن من خلالها إيجاد حلول تمكن من تقليل الجرائم ومساعدة المفروض عليهم قيود الإقامة الجبرية ليكون هناك تقبل اجتماعي لهم.
- ينبغي للجهات الحكومية صياغة بعض النصوص القانونية المتعلقة بها ومايتفق مع رؤيتها ويحقق مصالحها ويحقق مصالح المفروض عليهم قيود الإقامة الجبرية.
- تخصيص برامج تستهدف الاسرة وخصوصا اوليا الأمور في متابعة ومراقبة الأبناء وتوجيههم نحو الالتزام بالانظمة والقوانين وعدم ارتكاب الجريمة .
- تدريب العاملين الاجتماعيين على في المراكز الإصلاح ودور الايواء على كيفية التعامل مع النزلاء المفروض عليهم قيود الإقامة الجبرية بشكل مهني وموضوعي

المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- الابراهيمى ، زكريا (2019) ، ايميل دور كايم والتأسيس السوسولوجي للحدثة ، مؤسسة الدراسات والابحاث ، قسم العلوم الانسانية ، الرباط ، المغرب .
- ابن براك ، فهد ادهيم (2010) ، دور العوامل الاجتماعية في تحديد انماط الجريمة في المملكة العربية السعودية ، دراسة ميدانية / حائل ، رسالة ماجستير ، جامعة مؤتة ، الاردن .
- ابو صلب ، عتاب سعيد (2020) ، العوامل المؤدية الى ارتكاب المرأة الاردنية للجريمة من وجهة نظرها ما بين 2010-2018م ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، جامعة مؤتة - الاردن .
- احمد ، صفاء محمد علي محمد (2017) قيم التضامن بمناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الابتدائية ؛ دراسة تحليلية ، الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية ، جامعة اسيوط ، مصر .
- الامين، التاج (2013). منظمات المجتمع المدني ودورها في مكافحة الجريمة دراسة حالة (المنظمة السودانية للنزول). رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم.
- بشير ، مازن (2009) ، مبادئ علم الاجرام ، دار الكتب للوثائق ، بغداد ، العراق .

- الربدي، محمد (2003) العوامل الاجتماعية المرتبطة بجرائم النساء في المجتمع السعودي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية.
- رشوان ، حسين عبد الحميد (2005) ، علم الاجتماع الجنائي ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، مصر .
- الرفاعي ، سيد حسين سيد (2020) ، اثر العوامل الاسرية والبيئة على ارتكاب جرائم القتل من وجهة نظر المدانين في المراكز العقابية الكويتية ، رسالة ماجستير ، جامعة مؤتة ، الاردن.
- الشمري، عياد (2021) تطبيق عوامل الردع العام على مرتكبي جرائم القتل العمد في المملكة العربية السعودية، المجلة العربية للدراسات الأمنية، 37(1): 1-15.
- الشباب ، خالد عمر (2016) ، انماط الجريمة لدى اللاجئين السوريين في المجتمع الاردني ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، جامعة مؤتة ، الاردن .
- عباسه ، علي (2010) ، دراسة السلوك الاجرامي حالات اكلينيكية ، جامعة وهران ، الجزائر.
- العبيدي ، علي (2016) مواقف من التضامن والتأييد العراقي للثورة الجزائرية ، مجلة عصور ، عدد 29 ، مجلد 28 ، الجزائر .
- علي ، مقداد (2020) ، في ماهية الجريمة ، مجلة جيل للعلوم الانسانية والاجتماعية ، العدد 59 ، جامعة الشلف ، الجزائر .
- عوده ، يحيى خير الله (2014) ، البيئة والسلوك الاجرامي ؛ دراسة نظرية في الانثروبولوجيا الجنائية ، مجلة الاداب ، العدد 7 ، جامعة بغداد ، العراق .
- كرايبة ، امينة (2018) ، التغير الاجتماعي وانعكاسه على الرباط الاجتماعي في المجتمع الحضري: دراسة ميدانية لرباط القرابة ببلدية السانيا بوهان ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد 7 ، الجزائر .
- محمد ، حسن الياس (2018) ، جغرافية الجريمة ؛ دراسة مفاهيمية ، مجلة اداب النيلين ، مجلد 3 ، عدد 3 ، مصر .
- مرتاض ، لمياء (2017) ، اشكال التضامن الاجتماعي ؛ التوزيعه انموذجاً ، جامعة مستغانم ، الجزائر .
- نجم ، محمد صبحي (2021) ، قانون العقوبات القسم العام النظرية العامة للجريمة ، دار الثقافة ، عمان ، الاردن .
- الوريكات ، محمد عبدالله (2015) ، اصول علمي الاجرام والعقاب ، دار وائل ، الطبعة 1 ، عمان ، الاردن.
- الهلسة ، ايمن اديب (2020) ، قانون منع الجرائم بين مقتضات الضبط الاداري ومراعاة الحقوق والحريات ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، الجمعية العلمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، المجلد 10 ، العدد 4 ، الدنمارك .
- موقع الكتروني ، تعريف و معنى التضامن" ، www.almaany.com ، اطلع عليه بتاريخ 2021/5/25م.

المراجع الأجنبية:

Immarigeon, R.(2013). Families know best” state Government news.39: 22-4 principles of psychology New york. Henry holt.

Schuller, B. (2016). The relationship between crime rates and some economic and social variables, Doktorsavhandling, Nationaleknig, Goteborge Uuniversitet.

Simoes, C., Matos M. G., Batista-Foguet, J. M. (2008). Juvenile delinquency: analysis of risk and protective factors using quantitative and qualitative methods. Cognition, Brain, Behavior: an Interdisciplinary Journal. XII(4). 389-408. Rahman, G. (2015) The Causation Of Crime. A Study On Biological Factors. IOSR Journal of Humanities And Social Science .

Renate Douwes, Maria Stuttaford and Leslie London (2018-12), "Social Solidarity, Human Rights, and Collective Action.

“The Relationship of Social Solidarity with Crime from the Point of View of those Placed under House Arrest”

Abstract:

The study aimed to identify the relationship of social solidarity with crime from the point of view of the restrictions imposed on them by house arrest, the descriptive analytical method was used through a sample of (250) people who were subject to house arrest restrictions in the southern region of Jordan, and the questionnaire was used as a tool for data collection. The study After conducting the statistical analysis, the study reached a number of results, the most important of which were: There is a relationship between social solidarity and crime from the point of view of those imposed on them, the restrictions of house arrest were at a high degree, and there were no statistically significant differences between the average responses of the sample members at the significance level ($0.05 \geq \alpha$), with regard to the relationship of social solidarity and the commission of crime from the point of view of those imposed on them, the restrictions of house arrest, according to the variable (gender, the offense committed, the duration of stay inside the correctional institution), and the study recommended the need to research the reasons that lead to the commission of crimes and take the opinion of specialists And experts in the best ways in which solutions can be found to reduce crimes and help those who are subject to house arrest restrictions so that there is social acceptance for them.

Keywords: Social solidarity, Crime, House arrest.